دور التنمية البشرية المستدامة في العراق

المضمون ومبادئ تنفيذ الأهداف

أ. م. د. بشير هادي عودة

جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

The Sustainable Human Development in Iraq: Its Signification and Principles of Goals Implementation

Asst. Prof. Dr. Basheer Hadi Aouda

****

دور التنمية البشرية المستدامة في العراق المضمون ومبادئ تنفيذ الأهداف

أ.م.د. بشير هادي عوده

المستخلص

لقد جاء مفهوم التنمية البشرية المستدامة ليحمل في طياته مجموعة متنوعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تتعلق بحياة المورد البشري ، إذ أصبحت التنمية الاقتصادية مصطلحاً مركباً يتضمن مؤشرات تتعلق بالمستوى المعيشي والتعليمي والصحي للإنسان بوصفه أداةً للتنمية وغايةً يسعى متخذو القرار الى بلوغها ، فكانت التنمية البشرية المستدامة هي المفهوم الأشمل لأستيعاب المؤشرات المعاصرة للتنمية ، وقد ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) في تقاريره السنوية على توضيح وقياس تلك المضامين التنموية . ولاسيما أن التطورات الاقتصادية المعاصرة التي شهدتها البلدان الصناعية المتقدمة بوجه الخصوص قد أفرزت مشكلات بيئية كرست حالة الانتهاك والاستنزاف الذي تعرضت له عناصر البيئة الثلاثة الأرض والماء والهواء بفعل المخلفات الصناعية الناجمة عن الأنشطة الإنتاجية . ويعد العراق من البلدان التي أنعم الله عليها بوفرة في شتى صنوف الخيرات الموردية زراعية كانت أم موارد معدنية فضلاً عن الموارد البشرية. فكان أمام ذلك لابد من قيام الدولة بأعداد الخطط والبرامج الاقتصادية التي من شأنها أن تحقق الأستخدام الأفضل لتلك الموارد، إذ لابد أن يتحقق التوازن بين عمليات استخدام الموارد الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو اقتصادية موجبة . بيد أن الاقتصاد العراقي ظل طيلة السنوات الماضية والحالية يعاني من أختلال في تحقيق ذلك التوازن الموردي مما أنعكس سلباً على تراجع مؤشرات دليل التنمية البشرية وعدم بلوغ الأهداف التنموية

ABSTRACT

The human development concept implies a various number of quantitative and qualitative indicators that relate to human resources' life, where the economic development became a compound term. It includes indices linked with the standard of living, education and health situation for human being as a major instrument for development and targeted goal by decision makers. However, the sustainable human development is a broader concept that includes the contemporary indicators of the development. Thus, the United Nations Development Program (UNDP) –in its annual reports- has focused on making clarity and measures the developmental implications.

Furthermore, the recent economic progress in the advanced countries has led to emerging environmental consequences represented by cases of depletion of the three elements of the environment; land, water and air. This environmental damage is a result of industrial waste and production activities. However, Iraq –as known- is a rich country in agricultural, mineral and human resources. Therefore, the policy makers in Iraq must take into consideration all these aspects. This could be through setting economic plans and programs to engage the available resources in order to achieve a balance between employing the economic resources and ensuring positive economic growth. Notably, over the previous years and right now, the Iraqi economy did not achieve a resource balance, which negatively led to backward the indicators of human development and developmental goals for the country as well.

المقدمة

يعد مفهوم التنمية البشرية المستدامة مفهوماً مركباً يحمل في طياته مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تتعلق بالمورد البشري ، إذ ينطلق هذا المفهوم من مضمون النمو والتنمية الاقتصادية الذي كان متداولاً منذ منتصف القرن الماضي تقريباً ، والذي ركز في بداية الأمر على متوسط الدخل الفردي ، ثم أدخلت فيما بعد تطورات مفاهيمية فأصبحت التنمية الاقتصادية مصطلحاً مركباً يتضمن مؤشرات تتعلق بالمستوى المعيشي والتعليمي والصحي للإنسان بوصفه أداةً للتنمية وغاية يسعى متخذو القرار الى بلوغها ، فكانت التنمية البشرية هي المفهوم الأشمل لأستيعاب المؤشرات المركبة لمفهوم التنمية الاقتصادية المعاصرة ، وقد ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) في تقاريره السنوية منذ صدور أول تقرير للتنمية البشرية عام 1990 على توضيح مضامين التنمية البشرية من حيث المفهوم ومؤشرات القياس. بيد أن التطورات الاقتصادية المعاصرة التي شهدتها البلدان الصناعية المتقدمة على وجه الخصوص قد أفرزت مشكلات بيئية مثلت حجم الانتهاك الذي تعرضت له عناصر البيئة الثلاثة الأرض والماء والهواء بفعل المخلفات الصناعية ، الأمر الذي أضفى للتنمية البشرية تطورات مفاهيمية تتعلق بالمحافظة على الموارد الطبيعية وعدم الإضرار بالمناخ بفعل أنبعاثات الغازات الدفيئة والغازات الصناعية ، فكانت التنمية المستدامة (Sustainable Development)المفهوم المنبثق عن مؤتمر قمة الأرض المنعقد في مدينة ريودي جانيرو البرازيلية عام 1992 ، بالرغم من أن بداية موضوعات علاقة الاستدامة البيئية بالتنمية قد تم تناولها سابقاً قبل عشرين سنة وبالتحديد في مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في ستوكهولم عام 1972والذي ترافق مع صدور تقرير حدود النمو لنادي روما في العام نفسه ، فتوجت تلك الجهود بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP) . وعلى أثر تلك التطورات المتلاحقة تمت صياغة المضمون المعاصر للتنمية والذي عرف في الكثير من المحافل الدولية بمصطلح التنمية البشرية المستدامة، إذ ركز التقرير الرابع للتنمية البشرية عام 1993 على هذا المصطلح الذي يجمع بين مضامين التنمية البشرية ومضامين التنمية البيئية المستدامة .

أهمية الدراسة:-

تأتي أهمية البحث من كون الإنسان هو وسيلة التنمية وغايتها ، وما لم تهيئ له الظروف والمقومات الأساسية لرغد العيش وبما تحقق مستوىً معيشياً مقبولاً تخلق منه مورداً بشرياً فاعلاً ومنتجاً في النشاط الاقتصادي، فأن الجهود التنموية ستواجه عقبات كبيرة في عملية إنجاز وتنفيذ المشروعات المعدة في الخطط التنموية ، على شرط أن يترافق ذلك بضمان حقوق الأجيال القادمة في استخدام الموارد الاقتصادية بشتى أشكالها وبخاصة المصادر الناضبة القابلة للنفاد مع التأكيد على عدم الإضرار بعناصر البيئة الأساسية التربة والماء والهواء .

مشكلة الدراسة : يعد العراق من البلدان التي أنعم الله عليها بوفرة في شتى صنوف الخيرات الموردية زراعية كانت أم موارد معدنية فضلاً عن الموارد البشرية. فكان أمام ذلك لابد من قيام الدولة بأعداد الخطط والبرامج الاقتصادية التي من شأنها أن تحقق الاستخدام الأفضل لتلك الموارد، إذ لابد أن يتحقق التوازن بين عمليات استخدام الموارد الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو اقتصادية موجبة . بيد أن الاقتصاد العراقي ظل طيلة السنوات الماضية والحالية يعاني من اختلال في تحقيق ذلك التوازن الموردي مما انعكس سلباً على بلوغ الأهداف التنموية.

فرضية الدراسة :-

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها : **أن العراق يواجه تراجعاً في انجازات التنمية البشرية المستدامة ، وأمام ذلك التدهور هناك أمكانية لتطبيق أهداف التنمية البشرية المستدامة في ظل الموارد والامكانات المتاحة .**

هدف الدراسة :-

تسعى الدراسة الى الإلمام بالمضامين الشاملة لمفهوم التنمية البشرية المستدامة في العراق من خلال استعراض المفاهيم والأبعاد الأساسية وبيان مدى أمكانية التوافق بين المبادئ المعتمدة لتحقيق الأهداف التنموية بغية تحليل واقع التنمية البشرية المستدامة في العراق خلال المدة (2000-2015) استناداً الى مؤشرات دليل التنمية البشرية.

هيكل الدراسة قسمت الدراسة إلى المحاور التالية :-

أولاً – مفهوم التنمية البشرية .

ثانياً – مفهوم التنمية المستدامة .

ثالثاً – أبعاد أهداف التنمية البشرية المستدامة في العراق .

رابعاً – واقع التنمية البشرية المستدامة في العراق للمدة (2000- 2015) .

الخاتمة والاستنتاجات والمقترحات .

أولاً: مفهوم التنمية البشرية: Human Development Conception

مثلما مر مفهوم التنمية الاقتصادية بمخاض وتطورات منذ نهاية أزمة الكساد العظيم في ثلاثينات القرن الماضي كانت محل جدال واهتمام من قبل المعنيين بالشأن الإنمائي ، فأن مفهوم التنمية البشرية هو الآخر حظي بمناقشات وسجالات من لدن خبراء البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة منذ أنطلاق البرنامج في مطلع العقد العاشر من القرن الماضي(1990) نظراً للترابط الجدلي بين المفهومين . فالتنمية لم تعد مجرد زيادة في الناتج القومي الإجمالي وارتفاع في متوسط دخل الفرد ، بل امتدت لتشمل مدلولات أخرى أوسع نطاقاً تتعلق بالاحتياجات الإنسانية التي لا تقل أهمية عن حجم الدخل وبخاصة الحاجة إلى التمتع بصحة جيدة وعمر مديد ، والحاجة إلى الحصول على مستوى تعليمي يمكن الفرد من فهم المتغيرات الحياتية المحيطة به والتفاعل معها بإيجابية ومن ثم الحصول على فرص عمل تنتشله من قعر الفقر والبطالة والعوز المادي والمعنوي الذي يمكن أن يواجهه فيما إذا لم يقم بتحسين وتطوير مهاراته العلمية والعملية والفكرية . وبذلك بدأ المورد البشري يستحوذ على اهتمام ورعاية أهم المؤسسات العالمية وهي الأمم المتحدة ، بالرغم مما أقرت به جميع الأديان والكتب السماوية من مكانة وحقوق للإنسان يجب ان تمنح له للقيام بدورهِ في التغيير وتحسين أوضاعهِ الحياتية .

إذ يرى (J. Kregel)[1] أن التنمية الاقتصادية في ظل أيدلوجيات العولمة هي تنمية للموارد وأن العنصر البشري أضحى العنصر الأهم من بين هذه الموارد كونه أداة الاستثمار والتنظيم والأدارة ، يتبعه عنصر رأس المال ثم عنصر الأرض وملحقاتها من ماء وهواء وموارد طبيعية ، حتى تكون عملية تطبيق المنجزات التكنلوجية مجدية أقتصادياً وفنياً وتحقق الأستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية وتطوير المرتكزات التنموية بصورة مستدامة.

[1]- Jan R. Kregel , Soures Flows – Globalization of Production and Financing Development , UNCLAD Review , Geneva ,1994, P. 43 .

لقد جاء أول استخدام لمصطلح التنمية الاقتصادية في عام 1939 من قبل (يوجين ستيلي) عندما أدخل هذا المصطلح في اقتراحه لخطة تنمية العالم[2]. وبعده جاء آرثر لويس (Aurther Lewis) الذي أكد بأن التنمية الاقتصادية تهدف الى تقليص الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة[3]. في حين يرى (غونار ميردال) ان التنمية الاقتصادية هي اي ارتفاع متحقق في مستوى معيشة الافراد[4].

أما نيكولاس كالدور(Nicolass Kaldor) فقد عرف التنمية الاقتصادية على انها مجموعة إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة موجهة لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد[5]. كما عرفها الاقتصادي مايير(Meier) على انها عملية تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات رئيسة تعبر عن التقدم والزيادة في مستوى الدخل القومي وتطور متوسط دخل الفرد[6]. وهكذا فأن التنمية الاقتصادية تعني الزيادة والتطور المستمر في قوى الإنتاج المادية والبشرية كما تعني التغير في علاقات الإنتاج والتنوع في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . كما ان التغير في أساليب الإنتاج يؤثر في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدولة . لذلك يرى (الكواري) بأن التنمية الاقتصادية ما هي إلا عملية مجتمعة واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي الى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط انتاجية الفرد وقدرات المجتمع ككل ضمن إطار من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وبما يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد، ويضمن متطلبات المشاركة مستهدفاً توفير الاحتياجات الأساسية وموفراً لضمان الأمن الفردي والاجتماعي والقومي للبلد [7]. وبالتالي فأن التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية وجهان لعملة واحدة هي الإنسان وتعنيان عدة نواحٍ أهمها :-[8]

أ- أن التنمية عملية مستمرة ومتصاعدة تعبر عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها بما يؤمن توفير الاحتياجات الأساسية للإنسان .

ب- يجب إشراك كل الفئات والقطاعات والجماعات في التنمية بوصفها عملية مجتمعة لا يمكن اقتصارها على فئة قليلة أو مورد واحد دون آخر.

ج- التنمية عملية واعية ، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية وانما عملية محددة الغايات، ذات إستراتيجية طويلة الأمد، ولها أهداف مرحلية لموارد المجتمع إنتاجاً وتوزيعاً.

د- إيجاد تحولات هيكلية في الإطار السياسي الاجتماعي والثقافي للدولة كما هو الحال في الإطار الاقتصادي.

---

[2] - James C. Ingram , Impactes of Development in developed countries, Second edition, University of north Caroline, New York, , 1978, p. 46 .

[3]- نادر فرجاني " غياب التنمية في الوطن العربي " ، المستقبل العربي، مركز دارسات الوحدة العربية ، السلسلة 26، العدد 60، شباط 1984، ص23.

[4] - المصدر السابق نفسه، ص24. د موسى عريقات، " التنمية والتخطيط الاقتصادي " مفاهيم عامة مع التركيز على تجربة الأردن،عمان،دار الكرمل،1993، ص50.

[4] - حربي محمد موسى عريقات، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، مصدر سابق، ص50.

[4] - علي خليفة الكواري، "نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية"، المستقبل العربي،مركز دراسات الوحده العربيه، العدد49 ،1983 ، ص 4

[4] - المصدر

[5] - حربي محمد موسى عريقات، " التنمية والتخطيط الاقتصادي " مفاهيم عامة مع التركيز على تجربة الأردن،عمان،دار الكرمل،1993، ص50.

[6] - حربي محمد موسى عريقات، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، مصدر سابق، ص50.

[7] - علي خليفة الكواري، "نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية"، المستقبل العربي،مركز دراسات الوحده العربيه، العدد49 ،1983 ، ص 4

[8] - المصدر نفسه ، ص76.

لقد بدأ العالم يواجه طائفة من الأخطار البيئية الحرجة ، كتدهور موارد التربة والمياه والهواء والموارد البحرية، وانتشار واسع للتلوث الذي يهدد الصحة، واستنفاذ لطبقة الأوزون والغلاف الجوي، وتغير في المناخ العالمي وفقدان التنوع الحيوي.. إلى آخره من التحولات في مجال عناصر البيئة الرئيسة . إذ أن الدول الصناعية المتقدمة بدأت تعترف بأن المشكلات البيئية الناجمة عن التطورات الصناعية أضحت تلتهم الإنجازات التنموية التي حققتها في السنوات الماضية ، وأصبحت هذهِ الهموم لا تنفصل عن مشكلات الرفاهية الاقتصادية للموارد البشرية ، لأن التنمية الحالية استنزفت الكثير من الموارد البيئية التي تعتمد عليها حياة البشر والأجيال القادمة.

لقد تركز الجزء الأكبر من الجهود التنموية العالمية منذ تسعينات القرن الماضي على الجانب البشري والبيئي الذي يتمثل في صحة الفرد وازدهاره إلى جانب اهتمامها بالعنصر المادي ، وهنا يجب التأكيد على حقيقة أساسية تتمثل في أن الانسان هو هدف التنمية ووسيلتها وغايتها .إذ إن مسيرة التنمية البشرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسيرة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي. وما دام مفهوم التنمية البشرية قد شهد تطورات مع تطور البعد الانساني للفكر التنموي السائد في كل مرحلة ، فأن أدبيات التنمية تعد مصطلح التنمية البشرية من المصطلحات الحديثة نسبياً إلى جانب البيئة التي جاءت بمفهوم التنمية المستدامة .

وعندما جاء عقد التسعينات والذي سمى بعقد التنمية البشرية ، فإن أدبيات الأمم المتحدة التي صدرت في هذهِ السنوات وتحديداً في عام 1990[9] قد أكدت بأنها عملية مجتمعية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس وتحقيق هذا التوسع بزيادة القدرات البشرية وتحسن طرائق العمل البشرية وأن هذه الخيارات الأساسية تتمثل بثلاثة خيارات على جميع مستويات التنمية البشرية وهي:-

أ- أن يعيش الناس حياة طويلة وخالية من العلل والمرض.

ب- أن يكتسبوا معرفة وتعليم وتأهيل مهاري .

ج- أن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي لائق.

ان التنمية الاقتصادية عموماً والتنمية البشرية والتنمية المستدامة على وجه الخصوص لا تزال بحاجة الى المزيد من العمل الفكري الجاد ليكون قادراً على توصيفها توصيفاً كاملاً ووضع الصياغة المناسبة لتحقيقها في المجتمع ، إذ ان الدول النامية لم تتمكن لحد الآن من توفير معظم متطلبات تحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة لمجتمعاتها ولم تستطع تجاوز العقبات التي تحول دون بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية ، بالرغم من توافر الموارد الطبيعية والبشرية لديها وتوجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو اقتصاداتها . حتى أصبحت مشكلات التنمية البشرية والتنمية المستدامة في هذهِ البلدان مشكلات مزمنة وذات آثار سلبية انعكست على تدهور المستوى المعيشي للإنسان وأتلاف البيئة. إذ ان الفقر والحرمان والتخلف والبطالة وتدني المستوى الصحي والتعليمي للإنسان إلى جانب التلوث واستمرارية تدهور مختلف عناصر البيئة أضحت السمات الأصيلة للاقتصادات النامية في مطلع الألفية الثالثة .

أن للتنمية البشرية ثلاثة عناصر أساسية ، الأول يتعلق بمسألة تكوين القدرات البشرية ، والثاني يهتم باستغلال القدرات الإنسانية في انتاج السلع والخدمات ، والثالث هو قوى الرفاهية الاقتصادية للإنسان المتحققة بناءً على

[9] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1990، واشنطن ، 1990 ، ص180.

القدرات البشرية المستثمرة في النشاط الاقتصادي الاجتماعي . ولتتوسع بعد ذلك الخيارات لتمثل بالحريات الثقافية والسياسية وتوفير فرص الابداع (Creativity chance) واحترام حقوق الانسان (Human Rights) [10].

ومما تقدم يمكن تحديد الأركان الرئيسة للتنمية البشرية بالآتي[11]:-

أ- **تنمية الناس أي تنمية القدرات الإنسانية** : فيكون الانسان والمجتمع هم موضوعا التنمية ، ويتم ذلك من خلال الاستثمار في رأس المال البشري المتمثل بقدرات الأفراد سواء بالتعليم أم الصحة أم مستوى المعيشة ، بحيث يصبح إنتاجهم وعطاؤهم وأداؤهم أكثر فاعلية للتنمية .

ب- **التنمية من أجل الناس أي إشباع حاجات كل إنسان في المجتمع** : ويتحقق ذلك بإشباع حاجات الأفراد للمأكل والملبس والمسكن بصورة أكثر عدالة وأنصاف ، أي أن ثمار التنمية ودورها الحضاري في المجتمع يتطلب توزيعاً عادلاً للجميع ، فالناس هم هدف التنمية وغايتها .

ج- **التنمية بواسطة الناس** : أي أن التنمية الاقتصادية تستند إلى جميع أفراد المجتمع ، وهذا يستوجب أن يشترك الفرد مشاركة كاملة وفعالة في الجهد التنموي وفي تنفيذ الخطط الإستراتيجية للتنمية ، وذلك من خلال الهياكل المؤسساتية الملائمة لاتخاذ القرارات.

ويمكن توضيح محتويات وأركان التنمية الاقتصادية من خلال الجدول التالي :-

الجدول (1)

ابعاد التنمية البشرية كما حددت في تقارير التنمية البشرية

ابعاد التنمية	محتوياتها	متطلباتها
تنمية الناس	**تنمية الموارد البشرية**	**الاستثمار في البشر**
التنمية من أجل الناس	**التنمية الاقتصادية**	**العدالة في التوزيع**
التنمية بواسطة الناس	**وضع استراتيجية ملائمة**	**المشاركة في ادارتها**

المصدر: محمد محمود الأمام: الأبعاد المجتمعية للتنمية البشرية، التنمية البشرية في الوطن العربي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، برنامج الأمم المتحدة، الإنمائي ، 1995،ص102.

ولشدة الترابط ما بين مفهومي التنمية البشرية والتنمية المستدامة كونهما ينطلقان من ضمان توفير الاحتياجات الإنسانية والبيئة المناسبة للمجتمع ظهر مفهوم جديد يجمع الأثنين معاً عرف بالتنمية البشرية المستدامة الذي يركز على تطوير نوعية الحياة وجعل الإنسان محور العملية التنموية وهدفها ، ولقد عرف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي التنمية البشرية المستدامة على انها " التنمية التي لا تولد نمواً اقتصادياً فحسب، بل توزع عائداتها بشكل متساوٍ وعادل على جميع أفراد المجتمع ، وتحمي وتجدد عناصر البيئة وتحافظ عليها بدلاً من تدميرها ،

[10] - محمد علي موسى المعموري، "تحليل سلوك الفقر بين أثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسة الاقتصادية (العراق حالة دراسية)، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2000،ص120.

[11] - لورنس يحيى الكبيسي، "التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة الاقتصادية في الدول النامية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد،كلية الإدارة والاقتصاد،، قسم الاقتصاد ، 2005، ص71.

وتؤهل الإنسان والمجتمع بدلاً من تهميشهم ، وتوسع خيارات الأفراد وفرصهم وتمكنهم من المشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم"[12].

أن إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة تركز على ركنين رئيسين هما البشر والموارد البيئية . فلتعزيز التنمية البشرية لابد من أن يؤخذ بعين الاعتبار عدداً من القيم التي تدفع بالتنمية نحو الأمام ومنها التسامح واحترام الثقافات المختلفة، وحماية البيئة وعدم القبول بالبطالة المفرطة، ومراعاة حقوق واحتياجات المرأة والشباب والأطفال وتقدير المعرفة والتعليم ودعم شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الضعفاء ومفاهيم أخرى تؤدي إلى الكرامة والرفاه الإنساني ، وإتاحة الحريات السياسية وحرية الأديان والتسامح الاجتماعي واحترام الثقافات الأخرى والأقليات ، ونشر الوعي لماهية وضرورات المجتمع المدني ومؤسساته ودورهما في المساهمة في صياغة القرارات المتعلقة بواقع ومستقبل البلد.

إن المشكلة الأساسية التي تبحثها إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة هي علاقة تطور الإنسان وحاجاته بتطوير وسائل إشباع الحاجات والتغير في عناصر البيئة والمجتمع الذي ينتمي إليه الإنسان ، ويصبح تغيير الهيكل الاجتماعي وتدخل الأفراد والمشاركة في وضع الأهداف هو الشكل المطلوب للإستراتيجية التي تقود عملية التنمية . ويمكن للدول القيام بتفعيل أداء الأفراد في التنمية عبر تحديد الأولويات والأدوار التي يجب القيام بها أنطلاقاً من وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ، فالأدوار الايجابية التي يمكن للدولة أن تمارسها [13]:

أ- **توفير فرص العمل**، حيث ان تدخل الدولة سيؤدي الى نجاح الأسواق عن طريق توفير فرص عمل ذات انتاجية عالية وخلاف ذلك سيؤدي الى فشل الأسواق، وتوفير الحماية للمنتجين والمستهلكين في حال غياب اشكال المشاركة الشعبية الفعالة.

ب- **توفير مكونات رأس المال**، ولاسيما رأس المال البشري (التعليم والصحة والتدريب) إذ يعد من الاحتياجات الأساسية وهدفاً مهماً من أهداف التنمية.

ج- **بناء قدرات البشر وبناء قواعد انتاجية** ، يتوقف على الاستثمار في التطوير العلمي والتكنولوجي، اي ان الاستدامة تتطلب الوقوف أمام التخلف العلمي والتكنولوجي.

د- **استهداف الأمن الاجتماعي وعدالة التوزيع.**

ثانياً: مفهوم التنمية المستدامة: Sustainable Development Conception

لقد خلفت التطورات الاقتصادية في البلدان المتقدمة بمرور الزمن ومنذ الثورة الصناعية أضراراً بيئية معاصرة امتدت تأثيراتها السلبية لتشمل جميع المخلوقات على كوكب الأرض ، حتى اعُتبرت التكاليف الناجمة عن الإضرار بعناصر البيئة الرئيسة (الماء والهواء والتربة) ثمناً يفوق الإنجازات التنموية المتحققة . ونتيجة لذلك برز إلى الساحة العالمية مفهوم أكثر حداثة وشمولية للتنمية عرف بالتنمية المستدامة(**Sustainable Development**). فمنذ مطلع سبعينات القرن الماضي ركزت الأمم المتحدة في مؤتمرها الذي عقدته في مدينة ستوكهولم الهولندية عام 1972 على مخاطر الأضرار البيئية الناتجة عن التطور الصناعي الذي شهدته دول أوربا الغربية وأمريكا الشمالية

[12] - صلاح عبد الحسن، "الإطار المفاهيمي المستخدم في عمليات قياس التنمية البشرية المستدامة وتحديد مستوياتها، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ص81.

[13] - آمال شلاش، "تقرير التنمية البشرية: الأثر الوطني والدولي" ، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بيت الحكمة ، بغداد ، 2000، ص 30 .

بعد الحرب العالمية الثانية ، وتكللت الجهود بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في العام نفسه[14]. وعقب هذا الاهتمام العالمي توالت عمليات تأسيس المنظمات الدولية التي تعنى بالمحافظة على عناصر البيئة الرئيسة(الأرض والماء والهواء) وأن يكون ذلك جنباً الى جنب مع تيار التطور الاقتصادي العالمي . وفي ظل تلك التطورات أنشأت الأمم المتحدة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (WCED) عام 1978 ، إذ توصل تقرير اللجنة العالمية بعد دراسة مستفيضة لسبل مواجهة تحديات البيئة والتنمية إلى أن سلامة الكرة الأرضية وبقاؤها يستلزم إعادة تنظيم للأنشطة الاقتصادية لدى الدول الصناعية بشكل خاص ، وبما يقلل من حجم الإنبعاثات الغازية الناجمة عن وقود المصانع والمكائن الإنتاجية . وأصبحت هناك حاجة ماسة لتغيير أنماط التنمية في الإنتاج والاستهلاك بما لا يؤدي إلى تزايد التهديد بالتدهور البيئي . وقد عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقريرها بعنوان مستقبلنا المشترك ، التنمية المستدامة بأنها:" التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"[15].

ومع بداية العقد الثامن من القرن الماضي برزت مشكلات المديونية الخارجية للدول النامية من جانب ، والتطور الاقتصادي اللافت للنظر الذي شهدته دول شرق وجنوب شرق آسيا منذ الستينات من جانب آخر ، فتصاعدت معدلات الطلب والاستهلاك العالمي للوقود الأحفوري، وارتفعت الأصوات المنادية بضرورة الحد من التلوث البيئي وتصاعد الغازات واتساع ثقب الأوزون ، وتمثل ذلك بشكل جلي في تقرير الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة الصادر عام 1981 عن الاتحاد العالمي للموارد الطبيعية ، إذ أكد التقرير على السعي نحو تطوير نوعي لحياة البشر دون الإخلال والإضرار بالنظام البيئي ، وأن لا تستنزف تلك الموارد بشكل كلي بل لا بد من المحافظة على حقوق جميع الكائنات [16]. وفي ضوء ذلك أضحى مفهوم التنمية المستدامة يعني الحفاظ على الموارد الطبيعية التي وهبها الله عز وجل للإنسان واستخدامها استخداماً رشيداً من قبل الجيل الحاضر والمحافظة عليها للأجيال المستقبلية ، وهي بذلك تشمل جميع المجهودات التنموية التي تحافظ على مكونات البيئة وتحقق التطور الاقتصادي . كما ينظر للتنمية المستدامة بأنها التنمية التي تحقق التوازن بين التفاعلات لمنظومات البيئة الثلاث (المحيط الجوي، المحيط الاجتماعي، المحيط الصناعي) وتحافظ على سلامة النظم البيئية وحسن أدائها. وهي أيضا مجموعة السياسات والإجراءات المتخذة لنقل المجتمع الى وضع أفضل باستخدام تكنولوجيا مناسبة للبيئة ولتحقيق التوازن بين بناء الطبيعة وتقدم الإنسان بالتركيز على الإدارة المثلى للموارد والحصول على الحد الأقصى للمنافع ، بشرط الحفاظ على نوعية الموارد الطبيعية واستخدامها بما يعظم الدخل الحقيقي في المستقبل[17].

لذلك يمكن تمييز التنمية المستدامة بمجموعة من السمات الأساسية أهمها[18]:

أ- إنها تختلف عن التنمية بشكل عام كونها أشد تدخلاً وتعقيداً ولاسيما فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.

---

[14] - نوزاد عبد الرحمن الهيتي، " التنمية المستدامة : الإطار العام والتطبيقات – دولة الأمارات أنموذجاً " مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية – أبو ظبي ، 2009 ، ص 12 .

[15] - اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، "مستقبلنا المشترك"، ترجمة كامل عارف،سلسلة عالم المعرفة 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أكتوبر 1989 ، ص 43.

[16] - نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، مصدر سابق ، ص 11 .

[17] - عبد المنعم احمد شكري السعيد،" التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق – دراسة تحليل مقارن"، أطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الهندسة ، جمهورية مصر العربية ، 1999 ، ص53.

[18] - اندروسيتر، "المبادئ العشرة للعقيدة البيئية الجديدة"، مجلة التمويل والتنمية ، العدد (251)، اكتوبر، 2003 ، ص18.

ب- التنمية المستدامة تقوم على أساس تلبية متطلبات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع وتسعى الى الحد من تفاقم الفقر في العالم.

ج- للتنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطور الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

د- تداخل الأبعاد الكمية والنوعية بحيث يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها.

هـ- التنمية المستدامة لها بعد دولي يتعلق بضرورة تدخل الدول الغنية كافة لتنمية جميع الدول الفقيرة.

وفي عام 1992، كانت التنمية المستدامة الموضوع المركزي لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية **UNECD** في قمة الأرض المنعقدة في مدينة ريو دي جانيرو في البرازيل ، إذ توصلت قمة الأرض إلى عدة اتفاقيات كان أبرزها:-

أ- **تصريح (ريو) في البيئة والتنمية:** الذي قدم (27) مبدأ لتوجيه التنمية المستقبلية ولمعرفة حقوق السكان في التنمية ومسؤولياتهم في حماية البيئة العامة.

ب- **اتفاقية تغير المناخ:** وهي اتفاقية بين البلدان المتقدمة لتثبيت غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي إلى المستويات التي لا تضر نظام المناخ العالمي بشكل خطير.

ج- **اتفاقية التنوع الحيوي البايلوجي:** وهدفها الحفاظ على التنوع للفصائل الحية وضمان المشاركة العادلة في فوائد استخدام التنوع البيولوجي.

د- **التصريح الخاص بمبدأ توجيه الادارة:** نحو الحفاظ على التنمية المستدامة في جميع انواع الغابات الأساسي في التنمية الاقتصادية والحفاظ على جميع أشكال الحياة.

هـ- **جدول أعمال القرن الحادي والعشرين** : وهو برنامج شامل عن الأعمال في كيفية تطبيق إجراءات التنمية المستدامة اقتصادياً وبيئياً خلال الألفية الثالثة .

إن جدول أعمال القرن (21) يقدم برامج وسياسات لإنجاز الاستدامة المتوازنة بين عدد السكان والاستهلاك والطاقة الاستيعابية للأرض، وهذه الأجندة تقدم خيارات لمقاومة أتلاف التربة والهواء والماء والحفاظ على الغطاء الأخضر للأرض وتدمير الغابات ومن عوامل التعرية والانجراف والتصحر ، وتتعامل الأجندة مع الفقر والاستهلاك المفرط ، والصحة والتعليم والزراعة ، إذ أكد جدول أعمال الأجندة بأن التنمية المستدامة هي الطريق لاستئصال الفقر وتنمية الموارد البشرية وأن الدول الصناعية هي التي يقع عليها الدور الأكبر في تنفيذ هذهِ الإستراتيجية تحقيقاً للتنمية المستدامة [19].

لقد أصبحت الاستدامة منذ قمة الأرض عام 1992 مدرسة فكرية تنتشر لها آراء ومدلولات في مختلف أنحاء العالم وبخاصة في أوربا والولايات المتحدة، وتتبناها مجموعة من المؤسسات والهيأت الرسمية والأهلية، وتعمل من أجل تطبيقها العديد من الدول النامية والدول العربية ، فنجم عن انتشار أفكار الاستدامة ظهور مصطلحات جديدة مثل ثقافة الاستدامة(**Sustainable Culture**) المتمثلة بالتطوير الإدراكي للبشر المتفاعل مع معطيات العصر، وكذلك مجتمعات الاستدامة(**Sustainable Communities**) أي المجتمعات التي تسعى الى تحسين مستويات الصحة العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال مكافحة التلوث ، وتقليل النفايات الصلبة والسائلة لأدنى حد

[19] – عبد المنعم احمد شكري السعيد، ، المصدر نفسه ، ص17.

ممكن ، والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والبيئية وتطوير الموارد المحلية وتنميتها ،ومكافحة مشكلات التفكك الاجتماعي والفوضى، وغياب الأمن وأستشراء الخوف والاضطهاد الأسري [20].

إن العلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة لابد من أن تكون على قدر من الاتساق من أجل الحفاظ على البيئة وضمان استمرار التنمية المستدامة للتخفيف أو التخلص من الضغوطات التي ترافق التنمية والتي لا تنسجم مع التوازنات البيئية ، فالموارد الطبيعية لا بد أن تكون على قدر من التطور والتجدد بالطريقة التي لا تؤدي الى فنائها أو تدهورها أو تناقصها وبخاصة التربة والمياه والهواء والكائنات الحية"[21].

لقد مر مفهوم التنمية بعدة مراحل تعكس كل منها طبيعة الظروف الاقتصادية للبلدان ومراحل نموها من حيث طبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، وطبيعة علاقتها بالأنظمة الاقتصادية الدولية من جهة أخرى. إذ كان ينظر للتنمية الاقتصادية على أنها الزيادة في الدخل القومي التي على البلدان أن تركز على زيادته عبر نشاطها الاقتصادي ليكون أعلى من الزيادة في معدلات نمو السكان ، لكن بعد أن صاحبت الزيادة في معدلات الدخل القومي ارتفاع في معدلات البطالة والفقر ، أعيد تعريف مفهوم التنمية الاقتصادية ليركز على ضرورة القضاء على الفقر وسوء توزيع الدخل والبطالة وذلك من خلال الزيادة المستمرة في معدلات النمو الاقتصادي التي ترتكز على زيادة متوسط دخل الفرد وإشباع حاجاته الأساسية.

ألا انه مع بداية الثمانينات شهدت البلدان النامية تدهوراً في مستوى الدخل الحقيقي مما أدى بها الى الاقتراض الخارجي ومن ثم استنزاف مواردها للوفاء بديونها الخارجية ، وبالتالي أصبحت جهود التنمية تركز على الأبعاد البشرية للتنمية .ومع بداية سنة 1990 أطلقت الأمم المتحدة تقريراً للتنمية البشرية في العالم الذي أضاف مؤشرات جديدة للتنمية من خلال المؤشر المركب للتنمية المكون من ثلاثة عناصر أساسية وهي ؛ متوسط دخل الفرد،والتعليم (معرفة القراءة والكتابة) ، والصحة (العمر المتوقع). لكن ايضاً هذا المفهوم تم تطويره منتصف تسعينات القرن الماضي ليأخذ بعداً جديدً للتنمية من خلال استدامة البيئة الملازمة للنشاط الاقتصادي وأطلق عليها (التنمية البشرية المستدامة) والتي تحمل في ثناياها معنى الاستمرارية في المستقبل او تلاقي احتياجات الحاضر دون الإخلال باحتياجات الأجيال القادمة.وعليه يمكن تعريف التنمية المستدامة ، بأنها إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار الحاجات البشرية للأجيال الحالية والقادمة، فالتنمية المستدامة تحمي الثروة النباتية والحيوانية والأرض والمياه ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد استخدم مصطلح التنمية المستدامة استخداماً واسعاً في تسعينات القرن الماضي ، وأن هدف الاستدامة يمثل التحولات الحديثة في التفكير التنموي الذي يشترك مع الاحتياجات الأساسية في التركيز على تحسين ظروف معيشة الفقراء[22] فالتنمية الاقتصادية المستدامة تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على نوعية الموارد الطبيعية مع مرور الوقت[23].فالاستراتيجيات المستدامة تحافظ وتشجع الموارد الطبيعة

---

[20] – عثمان محمد غنيم ، ماجد أبو زنط " التنمية المستديمة : فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها " ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان ، 2010 ، ص26.

[21] - Robert Good Land "Neoclassical Economic and principles of sustainable Development" Ecological Modeling, vol 38,1987,p.36

[22] برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، نحو اقتصاد اخضر ، نيويورك ،2011، ص 41.

[23] دوناتو رومانو ، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ، منظمة الأغذية والزراعة - الفاو ،2010 ،ص 55.

والبشرية التي تعتمد عليها التنمية.مما يتطلب اعتماد السياسات المحلية والإجراءات والحوافز التي تشجع على السلوك الاقتصادي (المرشد بيئيا) أي التي تحقق المكاسب المثلى على المديين القصير والبعيد ، مما يمتلكه العالم من الموارد الطبيعة القابلة للتجدد ومن ناحية أخرى المشروعات التنموية الملائمة بيئياً والمتوافقة مع القيم الاجتماعية والمؤسساتية.

ويمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. أن التنمية المستدامة تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية. ومما تقدم ، فان التنمية المستدامة تشكل ثلاثة إبعاد رئيسة متداخلة هي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة[24].

لقد أدت التغييرات البيئية التي بدأ يشهدها العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي ، الى خلق قناعة شبه تامة وكاملة بأنه لابد من إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن والذي يشكل في الوقت نفسه ضرورة للتنمية الاقتصادية ، كما صارت هنالك قناعة بان الفقر هو من ابرز العوامل التي تهدد وتقوض جهود التنمية الاقتصادية، الأمر الذي دفع المؤسسات العالمية وفي مقدمتها الأمم المتحدة الى تبني سياسات تؤكد بضرورة تلبية متطلبات التنمية للأجيال الحالية دون الإخلال بمتطلبات وحاجات الأجيال القادمة، ويتحقق ذلك بضرورة الاستخدام الرشيد للموارد الاقتصادية وعدم استنزافها سواء بالأنشطة الصناعية أم الزراعية، لذا فان التنمية المستدامة تحاول الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون الإسراف أو التبديد في استخدام الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي. ويتضمن تحقيق ذلك القيام بما يلي[25] :

–المحافظة على الموارد المائية وذلك من خلال تقليل الهدر والمحافظة عل المياه الجوفية وتحسين شبكات الصرف الصحي وتحسين نوعية مياه الشرب وتأمين وصولها الي الجميع.

– حماية المناخ من الاحتباس الحراري أي عدم المخاطرة باستخدام المواد الكيمياوية التي تسبب تغييرات مناخية سيئة ، وإيجاد بيئة خضراء خالية من التلوث ومن المخلفات الصناعية.

– السعي نحو توسيع المساحات الزراعية وخلق غطاء أخضر للأراضي الجرداء لحمايتها من ظروف التعرية والإنجراف من جانب ، ولتلطيف الجو وتنقية الهواء من جانب آخر.

– دعم وتشجيع استخدام مصادر الطاقة النظيفة عالمياً كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية وتقليل معدل استخدام الوقود الأحفوري (النفط والفحم)

فالنظام البيئي يتكون من أربع مجموعات هي[26] ::–

1. **مجموعة العناصر الحية المنتجة:**– وتسمى بمجموعة المنتجين (Producers) لأنها تقوم بصناعة أو إنتاج غذائها بنفسها من مجموعة العناصر غير الحية ، وتتمثل هذه المجموعة في الكائنات الحية النباتية .
2. **مجموعة العناصر غير الحية:**– ويطلق عليها مجموعة الأساس لأنها تحتوي على مقومات الحياة الأساسية، وتشمل الماء والهواء بغازاته المختلفة وحرارة الشمس وضوءها والتربة والصخور .

---

[24] الاسكوا ،الاستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية ، نيويورك ، 2011،ص6.

[25] د.مهدي سهر وآخران ، دراسة تحليلية لاهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة ،مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء، السنة 2010 ، مج 1 ، العدد 1 ، ص 4.

[26]- عدلي علي أبو طاحون ، "إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية" القاهرة ، النهار للطباعة والنشر ، 2000 ، ص17.

3. **مجموعة العناصر الحية المحللة:-** ويطلق على هذه المجموعة اسم المحللات (Decomposers) لأنها تقوم بعملية تكسير أو تحليل المواد العضوية (نباتية وحيوانية) وتتضمن هذه المجموعة الكائنات المجهرية والتي تتمثل في الفطريات والبكتريا

4. **مجموعة العناصر المستهلكة:-** وهي تتضمن الكائنات الحية الحيوانية التي تعتمد في غذائها على غيرها، والتي يطلق عليها مجموعة المستهلكين ، فضلاً عن الإنسان الذي يعد أهم عنصر داخل هذه المجموعة وذلك بسبب قدرته في التأثير بعناصر النظام الأخرى ، وهذه التأثيرات تتباين ما بين الهدم والبناء .

ثالثاً: أبعاد أهداف التنمية البشرية المستدامة في العراق :

إن دمج المصطلحين (التنمية البشرية – التنمية المستدامة) يعطي معنى أشمل للتنمية الاقتصادية وهو استدامة تطوير النشاط الاقتصادي وتنمية قدرات البشر في ظل المحافظة على العناصر الأساسية للبيئة وعدم الإضرار بها ، أي أن يكون استثمار الموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية لا يعرضها للإنهاك وانتهاك الحقوق[27] .

لقد ظهر مفهوم " التنمية البشرية المُستدامة " ***Sustainable Human Development*** كمصطلح مستحدث للتنمية الاقتصادية خلال عقد التسعينات، ولاسيما بعد تقرير التنمية البشرية الرابع لعام 1993، إذ عُدَّ هذا المصطلح المفهوم الأشمل للتنمية بعد قصور المفاهيم السابقة للتنمية (الاقتصادية، والبشرية والمستدامة) عن الإحاطة بكل جوانب وأبعاد الحياة الإنسانية، فكان ظهوره ناتج عن تراكم أزمة عالمية يمكن تمثيلها بالمشكلات التالية [28] :-

1- مشكلة النفط في السبعينات من القرن الماضي، والتي وجهت الأنظار نحو مدى خطورة الاستغلال المفرط للثروات الطبيعية(البترول) وما تسببه من مشكلات تلوث للبيئة، وهذا ما استوجب نشوء مفهوم التنمية المُستدامة ولاسيما في بلدان الشمال كرد فعل على الأخطار العالمية المستقبلية المترتبة على استنزاف الموارد الطبيعية وتلوث البيئة.

2- فشل السياسات التنموية التي اتبعتها معظم الدول النامية، والتي أدت الى مشكلات الفقر والمديونية الخارجية وتدهور الإنتاجية ولاسيما في القطاع الصناعي والتفاوت الطبقي الذي أدى الى ظهور المجاعات وسوء التغذية في بقاع عديدة من بلدان العالم الثالث ، وهذا اظهر إفلاس نظريات التنمية القائمة على أساس رأس المال المادي والنمط الغربي للنمو.

3- انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الاشتراكية، هذا اظهر مسالة في غاية الأهمية وهي انه من المستحيل إقامة تنمية من دون إشراك جماهير (المشاركة) في القرارات الخاصة بالتنمية ومن ثم رسم الحاجات الجماهيرية الحقيقية التي من شأنها تحسين وضع المجتمع ومستوى الرفاه.

---

[27] - UNDP, Capacity Development for Sustainable Human Development Conceptual and Operational Signposts, New York , 1995, 65 .

[28]- ينظر في ذلك :

- لورنس يحيى الكبيسي ، مصدر سابق ، ص 82-83 .
- نبيل حمزة، التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية - حالة البلدان العربية، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (12)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (الأسكوا) ، الأمم المتحدة، نيويورك، 1999. ص(5-6).

4- كان لعولمة الاقتصاد (اقتصاد السوق وحرية الأسعار)، الأثر الأسوأ في تعميق الفروقات داخل المجتمع الواحد وبين الدول، وفي إضعاف الدولة وسلطتها على حساب مصالح فئات خاصة تتمثل في الشركات متعددة الجنسية التي تهدف من نشاطها في جمع أقصى ما يمكن من الإرباح حتى ولو على حساب الآخرين. هذه الظاهرة (العولمة) لفتت الانتباه الى الآثار السلبية للعولمة المنتظرة على المجتمعات البشرية.

إن عملية تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة في العراق تحتاج إلى نظام متسق يضم السياسات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية في خطة شاملة للتنمية ، وتضمن هذه الخطة توظيف الموارد الطبيعية ورأس المال البشري بطريقة اقتصادية لتحقيق نمو اقتصادي يهدف إلى الارتقاء بنوعية الحياة الكريمة التي يستلزم توفيرها للمواطن مع الحفاظ على نوعية البيئة ومصادرها الطبيعية للأجيال الحالية والقادمة.

إن أهداف التنمية البشرية المستدامة كما يؤكدها (**D. Pearce & G. Atkinson**)[29] تتجسد في أبعادها التنموية المتمثلة في أن التنمية عملية مجتمعية تهدف الى تطوير قابليات البشر وقدراتهم ومهاراتهم حتى يكونوا أفراداً نافعين في المجتمع في ظل شروط الحصول على الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم) والتفاعل مع معطيات النظام الاقتصادي، كما أن التنمية هي بواسطة البشر لأن الإنسان هو أداة التنمية من خلال ما يمتلكه من مهارات وخبرات علمية وتقنية في ظل نظام أداري رشيد يعمل على وفق أسس الحوكمة الديمقراطية، وبالتالي فأن الإنسان هو الذي يسهم في اتخاذ القرارات وتنفيذ متطلبات خطط التنمية ، وفي النهاية فأن مجمل المجهودات التنموية التي تبذل يكون فيها الإنسان الهدف الأسمى للتنمية لأن التنمية هي من أجل الناس . وفي ظل هذا المنظور يمكن توضيح ذلك بالجدول التالي :

جدول (2)

المبادئ والأهداف والشروط الرئيسة للتنمية البشرية المُستدامة

مبادئ التنمية	أهداف التنمية البشرية	شروط التنمية
تنمية الناس	تنمية قدرات وقابليات البشر	ضمان الحصول على الفرص والخدمات , وضمان الوصول الى الموارد والأسواق
التنمية من قبل الناس	المشاركة في اتخاذ القرارات والمساهمة في تنفيذ الخطط التنموية	ضمان تحقيق حوكمة الإدارة الديمقراطية، وتفعيل الشراكة وضمان الحقوق
تنمية من اجل الناس	جعل مصلحة كل الناس هدف التنمية البشرية المستدامة	ضمان العدالة الاجتماعية و الاقتصادية والحرية السياسية وتحقيق الرفاهية وضمان حقوق الأجيال القادمة

UNDP , Capacity Development for Sustainable Human Development Conceptual and Operational Signposts ,New York , 1995 , p 7 .

[29] David Pearce & Giles Atkinson ,The Concept of Sustainable Development, Centre for Social and Economic Research on the Global Environment , College London University ,2002, P.132.

إن استدامة التنمية **(Sustainable of Development)** تمثل نقطة الانطلاقة لأهداف التنمية الاقتصادية، وهذه الاستدامة تتجسد في عدة اتجاهات تمثل أبعاد التنمية وهي كما يلي :

1- البعد الاقتصادي المتعلق بتحفيز معدلات نمو الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي والاستثمار والاستهلاك الكلي وتوفير التوظيف والاستخدام الأمثل للموارد (التشغيل) والاستقرار الاقتصادي وتنويع الهيكل الاقتصادي (هيكل الإنتاج وهيكل الصادرات) .

2- البعد الاجتماعي ويتمثل بتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروات بين مختلف فئات وطبقات المجتمع بما يسهم في رفع المستوى المعيشي للإنسان وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

3- البعد البيئي وهو المحافظة على عناصر البيئة الرئيسة الماء والهواء والتربة وعدم الأضرار بها مع تعزيز الغطاء الأخضر للأرض الذي يسهم في رفع نسبة الأوكسجين وتلطيف المناخ والمحافظة على الأراضي من التعرية والإنجراف .

4- البعد الإستراتيجي ويتلخص في ضمان حقوق الأجيال القادمة في الخيرات المواردية الحالية عن طريق الاستدامة في عمليات الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وعدم إنهاكها وانتهاكها بما يعزز فرص الاستفادة المستقبلية منها .

جدول (3)

حالات وأبعاد التنمية البشرية المُستدامة

ت	الحالة	البعد
1	الاستدامة هي حالة لا تتناقص فيها المنفعة عبر الزمن	اقتصادي
2	الاستدامة هي حالة لا للاستهلاك عبر الزمن	اقتصادي , اجتماعي
3	الاستدامة هي حالة تكون فيها إدارة تراعي فرص الإنتاج المستقبلية	اقتصادي , إستراتيجي
4	الاستدامة هي حالة لا يتناقص فيها خزين رأس المال الطبيعي	اقتصادي, بيئي
5	الاستدامة هي حالة إدارة الموارد للمحافظة على إنتاج مستدام	تخطيطي
6	الاستدامة هي حالة يتحقق فيها الحد الأدنى من شروط الاستقرار البيئي	بيئي
7	الاستدامة هي حالة عدم الاكتفاء لتوليد النمو	اقتصادي , اجتماعي
8	الاستدامة هي حالة تمكين الناس	اجتماعي ,ثقافي
9	الاستدامة هي حالة تجديد البيئة وضمان حقوق الأجيال القادمة	إنساني
10	الاستدامة هي تحقيق التوازن بين النظم البيئية و الاقتصادية والاجتماعية	إستراتيجي

المصدر: مهدي صالح دوّاي , قبل مغادرة المستقبل: رؤى تحليلية معاصرة لاستشراف مستقبل الاقتصاد العراقي ، المطبعة المركزية ، جامعة ديالى ، 2011 ،ص178-179 .

رابعاً: واقع التنمية البشرية المستدامة في العراق للمدة(2000- 2015).

أن دراسة وتحليل واقع التنمية البشرية المستدامة في العراق يتطلب التمعن بطبيعة الظروف والمشكلات التي يعانيها الاقتصاد العراقي في مختلف الجوانب وبخاصة في المجالات البيئية والبشرية، كون العراق بلداً منتجاً ومصدراً

للبترول ويمتلك ثالث احتياطي عالمي، وهذا الأمر يجعله من أكثر البلدان تعرضاً للأضرار البيئية، في الوقت الذي يمكن فيه للعراق استثمار فوائضه البترولية وتحقيق تنمية بشرية مستدامة ويضمن فيها أيضا حقوق الأجيال القادمة. وبادئ ذي بدء فأن العراق يواجه مجموعة من التحديات التي أصبحت بمثابة الكوابح أمام النهوض بواقع التنمية الاقتصادية، منها ما تعلق بالمشكلات البيئية ومنها ما ارتبط بالجوانب البشرية، ويمكن استعراض التحديات في المجالات البيئية للعراق بالمجاميع الثلاث التالية [30] :-

أولاً- مشكلة تلوث الهواء : يعاني العراق من تدهور بيئي يتمثل بتلوث كبير في الهواء تسببت فيها مجموعة من العوامل منها ما يعود لعوامل طبيعية ومنها ما هو من صنع الإنسان، فضلاً عن الحروب وما خلفتها من مشاكل بيئية خطيرة ,إذ أنْ تلوث الهواء في العراق يعد من اخطر أشكال التلوث البيئي. ويمكن توضيح أهم مصادر تلوث الهواء في العراق بما يلي :-

أ- **المصادر الطبيعية** :- وتتمثل بالغبار المتساقط بفعل تطاير الأتربة والذي يعد احد المؤشرات المعتمدة لنوعية الهواء المحيط وخصوصاً للمناطق الصحراوية، إذ إنَّ الغبار العالق بالغلاف الجوي يشكل المشكلة البيئية الرئيسة، يعقبها هبوب العواصف الترابية. وهي ظواهر طبيعية أصبحت مألوفة في العراق وبخاصة بعد إزالة الغطاء النباتي وأنحسار المساحات الزراعية وتوقف مشروعات تثبيت الكثبان الرملية ولاسيما في المناطق الجنوبية من العراق .

ب- **المصادر الصناعية** :- تعد من المصادر الرئيسة المسببة لتلوث عناصر البيئة الثلاثة في العراق التربة والماء والهواء وتغير مكوناتها الأساسية وبخاصة منذ مطلع منتصف عقد السبعينات عند بدء تطور الحركة الصناعية ونشوء اكبر الصناعات العراقية، إذ تختلف كمية الملوثات الناتجة عن المنشآت الصناعية اختلافاً كبيراً من منشأة الى اخرى تبعاً للأنشطة الكيماوية والبتروكيمياوية والأسمدة وغيرها من الصناعات كمحطات توليد الطاقة الكهربائية والصناعات النفطية , فضلاً عن إنَّ نقص الطاقة الكهربائية بعد عام 2003 نتيجة لزيادة الطلب عليها أدى الى استيراد ملايين المولدات التي أصبحت عاملاً معززاً للتلوث البيئي وتستخدم بمعدلات متزايدة.

ت- **وسائل النقل_**:- وهي من الأسباب الأخرى والمهمة في تلوث الهواء , اذ تعد وسائل النقل وبخاصة السيارات من العوامل الرئيسة الملوثة للهواء على مستوى المدن والتجمعات السكانية الكبيرة، إذ إنَّ أعدادها في تزايد مطرّد وبخاصة بعد عام 2003 في ظل أرتفاع متوسط دخل الفرد وتحسن المستويات المعيشية في العراق ، إذ تستخدم هذه المركبات البنزين المحتوي على الرصاص بنسبة عالية ولذلك فإنَّ كمية الرصاص في الهواء في المناطق السكنية هو ضعف المسموح به دولياً مما تسبب بأضرار على الصحة البشرية وخاصة لذوي الاعمار الصغيرة المتمثل بتشوهات الولادة والأمراض السرطانية الخبيثة .

([30]) ينظر في ذلك :

- أياد جليل جاسم الباوي ، التحديات البيئية في العراق خلال الألفية الثالثة ، بغداد ، منتدى الرواد الثقافي ، مطبعة الشروق النموذجية ، 2015، ص(12-26) .
- حميد كاظم علي الساري ، تحديات التنمية المستدامة في العراق خلال الألفية الثالثة، ط1 ، بغداد ، مطبعة الحضارة المعاصرة ،2014 ،ص ص(37-56) .
- د. حيدر الكوفاوي , "الكارثة البيئية في العراق" , مجلة شؤون عربية , العدد الرابع ، 2006 , ص 42.

ثانياً – مشكلة تلوث المياه:

تعبر مشكلة المياه في العراق عن حقيقة اختلال الوضع المائي العالمي والتي تتجسد بتزايد معدلات الجفاف وانخفاض معدلات الماء كماً ونوعاً نتيجة للملوثات الأخرى وبخاصة الوقود الأحفوري الذي رفع من درجة حرارة الأرض بفعل ظاهرة الاحتباس الحراري وأتساع ثقب الأوزون الذي جعل تلوث المياه مشكلة تطفو الى السطح في العراق منذ عام (1990) نتيجة لعوامل سياسية واقتصادية عديدة أبرزها الحروب والمشكلات التي أفرزتها سياسة دول الجوار , فضلاً عن تزايد الطلب على المياه بسبب النمو السكاني وتنامي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية , إذ إنَّ ابرز ما ينجم عن التطورات الاقتصادية ونمو حجم السكان هو المشكلات البيئية الناتجة عن سوء إدارة الموارد الأرضية ، فمن جانب كلما أزداد حجم السكان ازدادت استخداماتهم واستهلاكهم وبالتالي مخلفاتهم الصلبة والسائلة والغازية، ومن الجانب الآخر كلما تطورت الحركة الصناعية زادت الفضلات الصناعية التي من أشدها خطورة فضلات الصناعات الكيمياوية والغذائية والخدمية ، كما إنَّ للنشاط الزراعي فضلات مختلفة ولكن أبرزها استخدام الأسمدة الكيمياوية والمبيدات والسموم , إذ أن استخدامها بدون مراقبة وتوجيه فني من قبل المؤسسات التخصصية في العراق خلال السنوات الأخيرة أدى الى تراكم الأضرار البيئية والصحية الخطيرة.

إن مشكلة قلة وتلوث مياه العراق أصبحت في الوقت الحاضر من المشكلات الكبيرة التي باتت هاجساً أمام أي جهد يبذل في مختلف الجوانب الزراعية والصناعية ويمكن اعتبار بداية هذه المشكلة بالظهور بعد عام (1990) بسبب الحرب والحصار الاقتصادي الذي ولد ضغوطاً على استنزاف الموارد الطبيعية ، ناهيك عن أن التجمعات البشرية آخذة بالزيادة وبخاصة بالقرب من الشواطئ والأنهار والبحيرات التي تجتذب إليها الحشود البشرية، فعادة ما تتركز اغلب القرى والمدن العراقية على حافات الأنهار وبجوار البحيرات التي أصبحت مطلباً أساسياً للعيش . ألى جانب أن متطلبات الناس من الماء بالمقابل كانت تطرح المخلفات والفضلات الى هذه المياه مما أدى الى تلوثها ، وهنالك عدة أنواع لتلوث المياه في العراق منها , تلوث مياه الأنهار , تلوث المياه السطحية والجوفية , اما مصادر تلوث المياه فتتضمن , التلوث جراء الاستعمالات الصناعية , والتلوث الناتج عن الصناعات الزراعية والتلوث الناتج عن الاستعمالات المنزلية [31]

ثالثاً – مشكلة تلوث التربة:

يعد تلوث التربة مكملاً لأشكال التلوث البيئي في العراق بل وأشدها خطوة . وإنَّ قضية أسلحة الدمار الشامل والتلوث الإشعاعي قد ألحق بالبيئة والتربة العراقية على وجه الخصوص واحده من اكبر التحديات لاستراتيجيات الدولة العراقية القادمة على المستويين الاقتصادي والصحي. وبالرغم من إنَّ العراق وحتى نهاية سبعينات القرن الماضي كان يمتلك مقومات البيئة الصحية النظيفة عالمياً، بيد إنَّه بعد الحروب التي عصفت به جعلت تربته تصبح هدفاً للتخريب المبرمج الذي حول التربة العراقية الى مختبر تجارب لمختلف أنواع الأسلحة ، فضلاً عن تراكم مختلف النفايات السامة التي خلفتها الحروب. ويمكن ابراز مصادر تلوث التربة العراقية بما يلي:[32]

([31]) أبتهاج ناجي عبد الله ، حقائق عن التلوث المائي في العراق ، ورقة عمل مقدمة الى منتدى سياسات التنمية المستدامة المنعقد ببغداد بتاريخ (4 – 7 / 3 / 2013) .

([32]) د. حارث حازم ايوب ، فراس عباس فاضل ، "التلوث البيئي معوقاً للتنمية ومهدداً للسكان" , المجلة العراقية لبحوث السوق , المجلد الثاني , (العدد الثالث , 2010) ، ص251-252 .

أ- تلوث التربة بالأسمدة والمبيدات وتنحصر بتلوث المياه الجوفية والأنهار , فتعترض الأسمدة المضافة الى التربة للإنجراف نتيجة سقوط الأمطار والتعرية , إذ إنَّ بعضها يترشح الى المياه الجوفية من خلال التربة، وكذلك تلوث التربة بالمبيدات .

ب- تلوث التربة من الأنشطة الصناعية.

ت- تأثير قصف المنشآت النفطية خلال حرب عام (1991) في العراق، فضلاً عن تدمير محطات الإنتاج ومستودعات الخزن الكبيرة وهذا أدى الى تلوث بالمشتقات النفطية من خلال تسربها الى الأرض، أو احتراق كميات كبيرة من النفط ومشتقاته.

ويمكن توضيح حجم التدهور البيئي في العراق خلال المدة (2000-2015) والتي يلخصها الجدول التالي رقم (4) الذي يعرض مؤشرات التدهور البيئي ويستدل منها أن نسبة انبعاث الغازات الكيمياوية في الهواء كانت متزايد خلال تلك السنوات وبمعدل نمو مركب بلغ (4.2%) ، كما أن درجة تركز الغبار هي الأخر ارتفعت بمعدل نمو مركب (11.6%) ، وازدادت المساحات المتصحرة من 17.1 ألف دونم عام 2000 الى نحو 32.8 ألف دونم عام 2015 ، في الوقت الذي تراجعت فيه المساحات المزروعة من 13.2 عام 2000الى حوالي 11.7 عام 2015، وبقى حوالي ربع سكان العراق (25%) لا يحصلون على مياه صحية مأمونة وصالحة للشرب طيلة سنوات الدراسة .

جدول (4)

مؤشرات التدهور البيئي في العراق للسنوات (2000-2015)

المؤشر	السنة			
	2000	2005	2010	2015
نسبة الإنبعاثات/الف طن متري	122865	163114	174762	227392
درجة تركيز الغبار-غم/م^2/شهر	47.1	46.6	48.5	55.9
التصحر /ألف دونم	17.4	28.5	29.6	32.8
الأراضي المزروعة/مليون دونم	13.2	11.8	12.2	11.7
الحصول عل مياه آمنة للشرب %	76.7	75.9	77.8	74.5

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة في العراق ، بغداد ، وزارة التخطيط ، 2016، جداول متفرقة للسنوات 2000- 2015 .

أما الجانب الثاني من التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في العراق فهو التحديات البشرية، إذ أن تشخيص هذه التحديات والتعرف على طبيعتها يستلزم الإستعانة بمؤشرات دليل التنمية البشرية في المجالات الثلاثة الرئيسة الخاصة بالمستويات المعيشية والمستويات الصحية والمستويات التعليمية خلال السنوات المدروسة .

إن دليل التنمية البشرية (The Human Development Index) يعد مقياساً تجميعياً مركباً لتوضيح أهم الأنجازات التنموية في جوانب التنمية الثلاثة وهي ومقدار الحصول على الموارد بما يكفل التمتع بحياة حرة كريمة

ومستوى معيشي مقبول كمؤشر للدخل ، والعمر المرتقب أو المتوقع كمؤشر للصحة , ومستوى الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين كمؤشر رئيس للتعليم[33] .

ويتم حساب دليل التنمية البشرية (HDI)من خلال ما يأتي[34] : –

1– مؤشر الصحة:– ويتم القياس من خلال استخدام مقدار العمر المتوقع عند الولادة , و بالنسبة للقيمة الدنيا (25) عاماً و القيمة القصوى (85) عاماً، وبهذا نحصل على دليل العمر المتوقع .

2- **مؤشر التعليم:**– فيتم حسابه بناءً على الحصول على القيمة لمعرفة القراءة و الكتابة تضرب بالرقم اثنين , والقيمة المتحصلة لنسبة القيد الإجمالي (تعني عدد الطلبة المسجلين في المراحل التعليمية الثلاث : الأساسي , الثانوي, والتعليم العالي) تضرب في واحد ثم بعد ذلك تجمع القيمتان المستحصلتان وتقسم على ثلاثة فنحصل بذلك على دليل تعليمي .

3- **مؤشر الدخل:**– ويحسب باستخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل (بالدولار حسب تعادل القوى الشرائية) و يعد الدخل في دليل التنمية البشرية بمثابة كناية عن جميع أبعاد التنمية البشرية التي لا تنعكس في الحياة المديدة و الموفورة بالصحة. ومن خلال القيم المستخرجة الثلاث السابقة لكل مؤشر من المؤشرات (الصحة والتعليم و الدخل) يتم الحصول على دليل التنمية البشرية(HDI) للبلد المعني و ذلك من خلال جمعهم و القسمة على ثلاثة .

أن الغرض الأساسي من قياس التنمية البشرية هو تقييم مسيرة التنمية والتعرف على مدى جدية الجهود المبذولة لتطوير الإنسان وتحسين مستوى معيشته ، ومن ثم الاقتراب من تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة ونجاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية المطبقة لتحقيق نتائج تنعكس إيجابياً في الأوضاع الحياتية للناس. فأهمية دليل التنمية البشرية الذي تبنّاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990، تكمن في أنه قدم تصنيفاً للدول على أساس قيمة الدليل المحسوبة لكل دولة ضمن قائمة دول العالم على أساس عناصر الدليل(HDI) .

إن تحليل واقع التنمية البشرية في العراق يمكن ملاحظته من مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المتفاعلة والمؤثرة فيما بينها والتي دفعت بمسار تراجعي لقيمة الدليل (HDI) نحو مستويات منخفضة جسدت حالة التدهور والحرمان ، بالرغم من أن العراق يمتلك موارد اقتصادية كبيرة وكوادر بشرية تؤهله إلى تحقيق مستويات مرضية من التنمية البشرية والتي بدورها تؤدي إلى تحقيق معدلات متسارعة من النمو والتطور الاقتصادي .[35]

وفي تتبع موقع العراق في دليل التنمية البشرية الأول الصادر من قبل البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة ، نجد أن العراق قد أحتل موقعاً جيداً في بداية تسعينات القرن الماضي قبل مواجهة ظروف حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي , إذ جاء ترتيب العراق وفقاً لمقاييس دليل التنمية البشرية (HDI) في المرتبة (76) من بين (174) دولة ، فحقق ما قيمته (0.751) في قيمة الدليل عام (1990) ، إذ كان متقدماً على كل من إيران والجزائر

([33]) United Nations , Development Program(1990) Human Development Report 1990 , New York , P.12 .

([34]) United Nation , Development Program(1995) Human Development Report 1995 , New York , P.134.

([35]) سالم توفيق النجفي , التنمية البشرية في العراق قيود الماضي وسياسيات المستقبل ,مجلة دراسات اقتصادية فكرية, بيت الحكمة ,العدد (42) ,السنة التاسعة ,بغداد ,2006 , ص[59] .

واندونيسيا ونيجيريا[36] ، ولكنه في السنوات اللاحقة بدأ بالتراجع عن ذلك المستوى وبمعدلات متدهورة بسبب شدة الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي عانى منها أبان أحتلاله للكويت وما واجهه من صعوبات دولية ، ففي آخر دليل للتنمية البشرية يحتوي على مؤشرات تخص العراق ظهر في تقرير عام (2000) الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على وفق ترتيب دليل التنمية البشرية (HDI) أن العراق أحتل المرتبة رقم (126) وبقيمة (0.206)[37]. وأن تقارير التنمية البشرية التي تلت هذا التقرير قد خلت من بيانات تخص العراق حتى عام 2011 ، نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي عانى منها العراق أبان تلك السنوات في ظل تغيير النظام السياسي في نيسان من عام 2003.

ومن أجل إكمال بناء التصورات عن حال التنمية البشرية في العراق ، يعرض الجدول التالي رقم (5) مؤشرات الصحة والتعليم والدخل في العراق ثم يعرض قيم دليل التنمية البشرية وفقاً للإحصاءات والمعلومات الوطنية المتاحة خلال السنوات (2000–2015) ، إذ تشير بيانات مؤشر التعليم أن نسب الأمية في المجتمع العراقي بدأت بالزيادة وبمستويات لا يمكن الاستهانة بمخاطرها على المجتمع ، فبعد أن كان معدل القراءة والكتابة في المجتمع العراقي يبلغ حوالي (66%) عام 2000 ، أرتفع بشكل متذبذب ليصل الى (72%) عام 2015، وبالرغم من ذلك فأن المعدل العام للقراءة والكتابة في العراق كمتوسط لتلك السنوات قد بلغ (64%) ، وهذا يعني أن أكثر ثلث المجتمع العراقي تقريباً (36%) يعانون من الأمية، وهو ما يمثل مؤشراً خطيراً للتخلف الاقتصادي وينبئ بمشكلات مستقبلية لا تُحمد عُقباها على العراق وفي شتى ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية ، ومن ثم صعوبة التعامل مع معطيات النظام العالمي الجديد المتسم بالتطورات العلمية والتقنية والمعلوماتية المتسارعة.

أما مؤشر الصحة فعلى الرغم من عدم اضطراب المؤشر وتباين مستوياته خلال السنوات المعروضة في الجدول فأن متوسط العمر المتوقع للحياة في العراق قد بلغ حوالي (58) سنة وهو أقل من المعدل العالمي البالغ (66) سنة ، وأيضا يشير بجلاء الى أن انتهاء العمر المتوقع للإنسان في العراق هو أقل من الحد الأقصى للعمل في النشاط الاقتصادي (سن التقاعد) البالغ (65) سنة على وفق قانون العمل العراقي ، وفي هذا أشارة واضحة الى ضعف المستويات الصحية لإدامة حياة صحية ومفعمة بالنشاط والعطاء للإنسان في العراق .

أما متوسط دخل الفرد في العراق فهو كمصدر للمعيشة لا يكفي لسد سوى ثلثي الاحتياجات الإنسانية (66%) خاصة إذا علمنا بأن توزيع الدخل في العراق يعاني من تفاوت كبير وعدم عدالة التوزيع وتباين طبقي حاد تشكل فيه نسبة الفقر حوالي (27%) من إجمالي العدد الحالي لسكان العراق البالغ حوالي (35) مليون نسمة منذ مطلع الألفية الثالثة ، كما تتراوح قيمة معامل جيني في العراق كما دلت عليها أغلب أن لم تكن معظم الدراسات ما بين(0.73 –0.86) [38]، وبالتالي فأن مستويات متوسط دخل الفرد في العراق ستكون مبهمة ومظللة ولا تعبر عن حقيقة الوضع المعيشي للمواطن العراقي ، في ظل عدم عدالة التوزيع وعدم استقرار المستوى العام للأسعار ، ناهيك

([36]) United Nations Development Program (1991),Human Development Report ,New York ,1991,P.120

([37]) United Nations Development Program (2000) ,Human Development Report ,New York ,2000.P130

([38])د. توفيق ماضي اللامي ، الخدمات الأساسية في العراق في ظل تقليص حجم الدعم الحكومي ، منتدى دراسات الأفق العربي ، عمان ، 2015 ، ص 43.

عن كون العراق يصنف ضمن الدول العربية ذات الدخل المتوسط بالرغم من كونه من البلدان النفطية الغنية بالبترول والتي تمتلك ثالث احتياطي عالمي وبنحو (145) مليار برميل. وتبين بيانات الجدول أن متوسط دخل الفرد في العراق قد شهد تطورات كبيرة ومتلاحقة وبخاصة بعد تغيير النظام السياسي عام 2003 ، وأن متوسط المدة لمؤشر الدخل تبين أن قيمته بلغت(13165) ألف دولار ، إذ ارتفع بمعدل نمو مركب بلغ (45.7%) لتلك السنوات

جدول (5)

قيم دليل التنمية البشرية في العراق للمدة (2000– 2015)

	مؤشر التعليم / نسبة	مؤشر الصحة/ سنة	مؤشر الدخل/ الف دولار-سنة	HDI
السنة	معدل القراءة والكتابة	العمر المتوقع	متوسط دخل الفرد	قيمة دليل التنمية البشرية
2000	69	65	678	0.198
2001	65	62	754	0.195
2002	56	59	825	0.217
2003	48	58	834	0.395
2004	51	59	16257	0.445
2005	49	61	16538	0.516
2006	52	61	16659	0.533
2007	57	63	16858	0.548
2008	58	64	17189	0.469
2009	69	61	17368	0.482
2010	65	60	17458	0.392
2011	63	59	17955	0.385
2012	66	55	18165	0.347
2013	71	60	18656	0.281
2014	69	56	17494	0.185
2015	72	59	16898	0.182
المعدل العام	64	58	13165	0.325

المصدر :- الأعمدة الأول والثاني والثالث :

- د. توفيق ماضي اللامي ، الخدمات الأساسية في العراق في ظل تقليص حجم الدعم الحكومي ، منتدى دراسات الأفق العربي ، عمان ، 2015 ، ص(57–59).
- د.رشاد يونس أحمد المنصوري ، الدلائل الاجتماعية والاقتصادية للتنمية البشرية في العراق ، مجلة المعرفة الاقتصادية ، العدد الثالث ، السنة الثانية ، 2016 ، ص.ص(64–87) .

العمود الرابع :

- يحيى كريم عبد الجبار السالم ، قراءة في مؤشرات دليل التنمية البشرية في العراق بعد الأزمة النفطية لعام 2014 ، سلسلة دراسات التنمية والطاقة ، العدد (25) ، بغداد ، 2016، ص(12–18).
- جلال جابر كريم الطالبي ، التنمية البشرية في العراق حقائق وأرقام ، مجلة الأدارة التنموية المعاصرة ، العدد 4 /2016 على الموقع: www.iraqdevelopmental dimin–directed–irq– 016

وبخصوص قيم مؤشر دليل التنمية البشرية(HDI) في العراق خلال المدة (2000–2015) المعروضة في الجدول (5) كانت تقديراتها قريبة وممثلة لواقع التنمية البشرية في العراق كون قيمة الدليل في عام 2000 كانت مقاربة

لقيمة دليل التنمية البشرية المحسوب من قبل البرنامج الأنمائي فبلغت (0.198)، إذ تشير قيمة الدليل بجلاء الى تدهور مستويات التنمية البشرية باتجاهاتها الثلاثة التعليمية والصحية والدخلية . فبعد تغير النظام السياسي في العراق عام 2003 ظهرت بوادر التحسن في قيمة الدليل ليرتفع في عام 2004 الى حوالي (0.445) ، ثم ليواصل الارتفاع حتى عام 2007 بمقدار (0.548) وهو أعلى مستوى يحققه الدليل، وبمعدل نمو مركب بلغ نحو (3.6%) ، بيد أن ذلك يبقى دون مستوى الطموح ولا يتناسب من مرحلة الانتعاش والانفتاح التي يعيشها الاقتصاد العراقي خلال هذه السنوات بالمقارنة مع السنوات السابقة في ظل الحروب والحصار الاقتصادي. بعد ذلك ومنذ عام 2008 بدأ العد التنازلي والتراجع لقيم مؤشر دليل التنمية البشرية في العراق ليبلغ (0.469) ، ومن ثم يتناقص حتى يصل في عام 2015 الى أدنى مستوى له وبمقدار (0.182) وبمعدل انخفاض مركب بلغ حوالي (-5.2%) ، أما متوسط قيمة دليل التنمية البشرية في العراق لأجمالي السنوات المعروضة في الجدول فقد بلغت (0.325) لتشير الى ضعف مستوى التنمية البشرية في العراق ، وأن هناك جهوداً كبيرة أمام الحكومة يجب أن تبذل في المجالات التعليمية والصحية لتنتشل الانسان العراقي من قعر الجهل والتخلف والفقر الذي يعاني منه وترفع من مستوياته المعيشية. وأن هناك مجموعة من الأسباب التي قوضت جهود التنمية البشرية في العراق يمكن إجمالها بالمشكلات التالية :

1- عدم الاستقرار السياسي وهيمنة الأحزاب الدينية على صناعة القرار بالشكل الذي لا تمتلك فيه للإدارات التكنوقراطية الكفوءة والقادرة على قيادة دفة الدولة بالاتجاهات التي من شأنها أن تصون موارد الدولة وثرواتها وتحقق معدلات نمو مستدامة.
2- عدم اتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي السليم للموارد الاقتصادية وعدم أعتماد السياسات الاقتصادية الفاعلة التي تتناسب مع طبيعة الظروف والمشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي في الوقت الراهن المتمثلة بالبطالة والتضخم والفقر والتفاوت الطبقي الحاد.
3- الإضطرابات الأمنية والمشكلات السياسية التي أفرزت سيطرة الجماعات الأرهابية وداعش على مناطق مهمة من العراق وما أفرزته من انتهاكات لحقوق الإنسان واستنزاف شاسع لموارد البلد المادية والمالية وتدمير للبيئة والتراث .
4- الفساد المالي والإداري الذي ينخر في جسد العراق منذ سنوات والذي منع شعبه من فرص الحصول على مقومات الحياة الحرة الكريمة وحرمه من التنعم بخيرات البلد وعدم تحقيق نمو وتطور اقتصادي يرتقي بمعيشة المواطن .
5- انتفاء مبدأ الثواب والعقاب وتشويه بنية الإدارات الاقتصادية وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب الأمر الذي فاقم من حدة الأزمات والمشكلات التي يعاني منها البلد وأسهم في ضياع وتبديد ثروات البلاد .

الخاتمة والاستنتاجات والمقترحات

يتبين من خلال استعراض واقع التنمية البشرية المستدامة في العراق خلال المدة (2000-2015) أن العراق لم يتمكن من تحقيق مستويات جيدة للتنمية المستدامة سواء ما تعلق الأمر بالجوانب البيئية أم بالجوانب البشرية ، وأن المشكلة تفوق التصورات الحالية كونها متفاقمة من خلال تراجع المؤشرات التنموية عما كان معهوداً سابقاً وتدهور

مكونات البيئة الأساسية الهواء والتربة والماء في العراق ، في الوقت الذي كان من المفترض فيه أن تستثمر الفوائض المالية لإيرادات النفط العراقي خلال السنوات السابقة وتحديداً بعد عام 2003 بما يعزز جهود التنمية البشرية في مختلف جوانبها التعليمية والصحية والمعيشية. بيد أن تعثر النمو والتطور للاقتصاد العراقي أسهمت فيها مجموعة من المسببات تتصدرها الإضطرابات السياسية والأمنية والأرهاب والفساد المالي نتيجة لهيمنة فئات الأحزاب المتنفذة على صناعة القرار في ظل قيادة المحاصصة الطائفية والحزبية لإدارة المفاصل الأساسية والحيوية للدولة ، وتهميش للطبقات العلمية والمثقفة وإقصاء للخبرات الأكاديمية من أداء أي دور في العملية السياسية والاقتصادية.

وبذلك فقد تحققت فرضية الدراسة في أن العراق يواجه تراجعاً في أنجازات التنمية البشرية المستدامة ويعاني من تدهور اقتصادي متفاقم ، ولكن أمام ذلك التدهور هناك أمكانية لتطبيق أهداف التنمية البشرية المستدامة في ظل الموارد والإمكانات المتاحة ، ومن ثم النهوض بالأنسان العراقي وتحسين بيئته من خلال توفير المقومات الأساسية للعيش الرغيد حتى يمكن الولوج بالخدمات الأخرى التي تخلق من الفرد عنصراً بشرياً فاعلاً وقادراً على التعامل بايجابية مع معطيات النظام العالمي الجديد المتسم بالتطور العلمي والمعرفي المتسارع .

أما المقترحات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة في العراق فتتلخص بإعداد إستراتيجية مقترحة لتنفيذ مبادئ تنفيذ الأهداف ، والتي تمثل الخطوات المبدئية للاستدلال على أمكانية أعداد وتطوير سياسات فاعلة تساعد في تحقيق تلك الأهداف في العراق ورفع مستوى مؤشرات التنمية البشرية بما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وأهم هذه المبادئ :

1. **مبدأ التخطيط الاستراتيجي :** يتطلب تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي إيجاد تغييرات سياسية ومؤسسية تصمم بعناية لتلبي الاحتياجات التي تم تحديدها. ويتحقق ذلك من خلال تطبيق مبدأ "التخطيط الاستراتيجي". ويستلزم هذا نظم التقييم البيئي الإستراتيجي ثم التقييم البيئي التراكمي عند تحديد الأهداف، ثم تقييم الأثر البيئي لكل مشروع يقر. وعند تطبيق التخطيط الاستراتيجي يجب أن يعتمد على المشاركة الواسعة لجميع المنتفعين ذوي الصلة لتحقيق أفضل نتائج يستفيد منها الجميع.
2. **مبدأ بناء عملية إعداد الإستراتيجية على التحليل الفني الجيد :** ستعتمد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على التحليل الدقيق للوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية والمخاطر المتوقعة، مع تحديد الروابط بين التحديات المحلية والوطنية والعالمية، ستدرج الضغوط الخارجية المفروضة على الدولة، الناتجة عن العولمة أو تأثيرات تغير المناخ، في هذا التحليل والذي سوف يعتمد على المعلومات الموثقة حول تغير الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والضغوط المفروضة وكيفية الاستجابة إليها ومدى ارتباطها بأهداف ومؤشرات الإستراتيجية وسوف تستخدم القدرات المحلية والمعلومات المتاحة بشكل كامل لإجراء التحليل كما سيعكس التحليل أيضا وجهة نظر الشركاء كافة .
3. **مبدأ وضع أهداف واقعية ومرنة للسياسة :** توضع الأهداف للمساعدة في تحديد كمية وجودة المخرجات المتوقعة أو الأوضاع المرغوب فيها. تعد الأهداف التي تصاحبها الحوافز من أدوات تنفيذ السياسة الأكثر فاعلية وستستخدم عندما تتاح القدرة على ذلك، ستمثل الأهداف تحديا ومع ذلك فإنها واقعية ويمكن تحقيقها.
4. **مبدأ الترابط بين الموازنة وأولويات الإستراتيجية :** لابد من إدراج الإستراتيجية في عملية تخطيط

الميزانية لضمان توفير الموارد المالية لمكونات الإستراتيجية حتى تحقق أهدافها.

5. **مبدأ السياسة المتكاملة بين القطاعات المختلفة** : سياسات التنمية المستدامة وسيتم تشكيل لجان مشتركة بين الوزارات المعنية حسبما تقتضى الحاجة لذلك، فضلاً عن ذلك يلزم أن تعمل السلطات المركزية والمحافظات ووحدات الإدارة المحلية على إدراج حماية البيئة والترابط الاجتماعي في جميع السياسات القطاعية. أما على المستوى المحلي فيلزم القيام بالتعديلات المؤسسية المطلوبة لتعكس احتياجات القطاعات المختلفة لتحقيق التنمية المستدامة.

أن مهام لجنة التنمية المستدامة التنسيق بين الإستراتيجيات والخطط والبرامج القطاعية مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة والتأثيرات الاجتماعية والعمل على دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في السياسات القطاعية مثل السياسة الزراعية والصناعية والاجتماعية وسياسة الطاقة والنقل...الخ. سوف يتم ذلك عن طريق تحليل الإطار الكلي لسياسة الدولة حتى يمكن تحديد السياسات والخطط والبرامج المختلفة ومن أمثلة ذلك:

- خطط العمل والإستراتيجيات الوطنية البيئية
- خطط عمل الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيئي
- الإستراتيجيات الوطنية للحفاظ على البيئة
- الخطط الوطنية لمكافحة التصحر
- إستراتيجيات الحد من الفقر
- برامج الإصلاح الهيكلي
- خطط استراتيجيات التنمية العمرانية

ويصعب تحقيق التكامل التام بين السياسات ولتحقيق أكبر قدر من التكامل يجب البدء بتحديد السياسات المتضاربة وتأثيراتها وبالتالي يمكن تحقيق التوازن بين السياسات باستخدام الأدوات المنهجية المناسبة. هذا علمًا بأن تكامل السياسة سوف يعتمد بشكل أساسي على التفاوض وبناء الرأي الجماعي بين المنتفعين.

6. **مبدأ الحكم الرشيد** : لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن يقوم الحكم في المستويات الوطنية والمحلية والمحافظات على الشفافية في صنع القرار ومشاركة المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرار والمسؤولية والمساءلة والمحاسبة في التنفيذ. كما يجب أن تكون هناك أسس واضحة فيما يتعلق بتخصيص الموارد واستخدام الأموال العامة وخفض التكلفة وترشيد الإنفاق والانتباه إلى القضايا الاجتماعية.
7. **مبدأ لا مركزية السلطة والتفويض** : من الضروري أن تتحقق تدريجيًا لامركزية اتخاذ القرار إلى أقل مستوى ممكن. إذ تنتقل الاختصاصات والمسؤوليات من المستوى المركزي إلى المستويات الإقليمية والمحلية. ومع ذلك يكون للحكومة اليد العليا في وضع السياسات ووضع الأطر القانونية التي تمكنها من تحقيق أهدافها المحددة.
8. **مبدأ رفع الوعي** : يؤكد هذا المبدأ على أهمية التعليم وبناء القدرات في رفع الوعي واستيعاب كل فئات الشعب لقضايا التنمية المستدامة وزيادة الاهتمام العام بهذه القضايا ولن تتحقق التنمية المستدامة دون التعاون الفعال بين فئات المجتمع كافة .
9. **مبدأ العدالة بين الأجيال** :يجب أن تترك الثروات الطبيعية للأجيال القادمة بالقدر نفسه الذي تسلمت به

الأجيال الحالية تلك الثروات، حتى يتوافر للأجيال القادمة الفرص نفسها أو فرص أفضل لتلبية احتياجاتها مثل الجيل الحالي.

10. **مبدأ تحقيق العدالة بين الجيل الحالي :** يدعو هذا المبدأ إلى التوزيع العادل للدخل مع تأمين الاحتياجات البشرية الأساسية لكل فئات المجتمع. علمًا بأن عدم الإنصاف الاجتماعي داخل هذا الجيل يمكن أن يؤدي إلى الإحباط الاجتماعي وسوء استخدام الموارد الطبيعية وتدميرها.
11. **مبدأ الحفاظ على الموارد الطبيعية :** يدعو هذا المبدأ إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية لضمان استدامة التنمية حيث تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة تضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية القيم والمناظر الطبيعية وبحيث تستخدم الموارد المتجددة بما لا يتجاوز قدرتها على التجدد. وتستخدم الموارد غير المتجددة بطريقة تضمن استمرار استخدامها على المدى الطويل بفاعلية وذلك عن طريق الاستعاضة عنها بالموارد الأخرى المتاحة أو المواد المصنعة مثل إستبدال الوقود الحجري ومصادر الطاقة غير المتجددة بمصادر الطاقة المتجددة وإستعادة الطاقة الناتجة من المخلفات.
12. **مبدأ تغريم الجهة المتسببة في التلوث :** يدعو هذا المبدأ إلى أن تقوم الجهة التي يتسبب نشاطها في إحداث ضغوط على البيئة، أو إذا أنتجت أو استخدمت أو تاجرت في المواد الخام أو المنتجات شبه النهائية أو المنتجات التي تحتوي على المواد المضرة بالبيئة، تقوم هذه الجهات بدفع رسوم مقابل تسببها في هذا التدهور. كما تتحمل التكلفة بالكامل لدرء تلك المخاطر البيئية وعلاج الإضرار التي وقعت. هذا ويساعد فرض تكاليف التلوث على توفير حافز قوي للصناعة للإقلال أو الحد من التلوث إذ سيتضح أن تكلفة الحد من التلوث استثمار له عائد مجزٍ.
13. **مبدأ قيام المستخدم بالدفع :** ينص هذا المبدأ على أن أي فرد يستخدم الموارد الطبيعية يجب أن يدفع سعراً واقعياً مقابل هذا الاستخدام على أن تغطي هذه القيمة تكاليف معالجة مخلفات الاستخدام، مثل الإمداد بمياه الشرب، وجمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها، وجمع المخلفات البلدية والتخلص منها...الخ.
14. **مبدأ المسؤولية المشتركة :** يحتاج تحقيق التنمية المستدامة إلى شعور المنتفعين بمسؤوليتهم المشتركة تجاه الحد من ضغوط التنمية على البيئة والموارد الطبيعية والمجتمع.
15. **مبدأ الوقائية :** تعد الوقاية من التلوث أكثر فاعلية من معالجة التلوث بعد حدوثه. وعلى هذا الأساس يجب تجنب الأنشطة التي تمثل تهديداً للبيئة ولصحة الإنسان على أن يتم تنفيذ وتخطيط كل منها بصورة تؤدي إلى إحداث أقل تغيير ممكن للبيئة. والحد من الضغوط على البيئة، والاستخدام الرشيد للمواد الخام والطاقة في البناء والإنتاج والتوزيع والاستخدام. والإقلال من التأثيرات الضارة على البيئة . يطبق هذا المبدأ من خلال تنفيذ تقييم الأثر البيئي واستخدام أفضل الوسائل التكنولوجية المتاحة.
16. **مبدأ التخطيط والتنمية العمرانية واستخدامات الأراضي :**يعد التخطيط العمراني وتخطيط استخدام الأراضي أداة رئيسة لتحقيق التنمية الحضرية والريفية المستدامة، والاستخدام المستدام للأراضي وتخصيص الموارد مع الأخذ في الاعتبار تأمين الفاعلية الاقتصادية والاجتماعية وصحة ورفاهية المجتمعات الريفية والحضرية.

المصـــــادر:-

أولاً – المصادر العربية :

1- أبو طاحون ،عدلي علي (2000) ، "إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية" القاهرة ، النهار للطباعة والنشر .

2- الاسكوا (2011) ،الاستعراض الاقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، نيويورك ، 2011.

3- الأمام ،محمد محمود (1995) ، الأبعاد المجتمعية للتنمية البشرية، التنمية البشرية في الوطن العربي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، برنامج الأمم المتحدة، الإنمائي.

4- اندروسيتر(2003) ، "المبادئ العشرة للعقيدة البيئية الجديدة"، مجلة التمويل والتنمية ، العدد (251)، اكتوبر – 2003 .

5- أيوب ، حارث حازم ، فراس عباس فاضل(2010) ، "التلوث البيئي معوقاً للتنمية ومهدداً للسكان" , المجلة العراقية لبحوث السوق , المجلد الثاني , (العدد الثالث) .

6- الباوي ،أياد جليل جاسم (2015)، التحديات البيئية في العراق خلال الألفية الثالثة ، بغداد ، منتدى الرواد الثقافي ، مطبعة الشروق النموذجية .

7- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(1990)(UNDP) ، تقرير التنمية البشرية لعام 1990، الأمم المتحدة ، واشنطن .

8- برنامج الامم المتحدة للبيئة (2011) ، نحو اقتصاد اخضر ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، آب 2011.

9- حمزة ،نبيل (1999)، التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية – حالة البلدان العربية، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (12)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، (الأسكوا) ، الامم المتحدة، نيويورك.

10- دواي ،مهدي صالح (2011) , قبل مغادرة المستقبل– رؤى تحليلية معاصرة لأستشراق مستقبل الاقتصاد العراقي ، المطبعة المركزية ، جامعة ديالى .

11- دوناتو رومانو(2010) ، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ، منظمة الاغذية والزراعة .

12- الساري ،حميد كاظم علي (2014) ، تحديات التنمية المستدامة في العراق خلال الألفية الثالثة، ط1 ، بغداد ، مطبعة الحضارة المعاصرة .

13- السالم ،يحيى كريم عبد الجبار (2016) ، قراءة في مؤشرات دليل التنمية البشرية في العراق بعد الأزمة النفطية لعام 2014 ، سلسلة دراسات التنمية والطاقة ، العدد (25) ، بغداد .

14- السعيد ،عبد المنعم احمد شكري (1999)،" التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق – دراسة تحليل مقارن"، أطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الهندسة .

15- سهر ، د.مهدي وآخران (2010) ، دراسة تحليلية لاهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة ،مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، مجلد 1 ، العدد 1 .

16- عبد الله ، أبتهاج ناجي (2013)، حقائق عن التلوث المائي في العراق ، ورقة عمل مقدمة الى منتدى سياسات التنمية المستدامة المنعقد ببغداد بتاريخ (4 – 7 / 3 / 2013) .

17- شلاش، آمال (2000) "تقرير التنمية البشرية: الأثر الوطني والدولي" ، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بغداد ، بيت الحكمة .
18- الطالبي ، جلال جابر كريم (2006) ، التنمية البشرية في العراق حقائق وأرقام ، مجلة الأدارة التنموية المعاصرة ، العدد 4 : 016 –dimin–dir–irq www.iraqdevelopmental
19- عبد الحسن ،صلاح (2000) ، "الإطار المفاهيمي المستخدم في عمليات قياس التنمية البشرية المستدامة وتحديد مستوياتها، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، بيت الحكمة ، بغداد .
20- عريقات ، حربي محمد موسى (1993) ، " التنمية والتخطيط الاقتصادي " مفاهيم عامة مع التركيز على تجربة الأردن، عمان، دار الكرمل .
21- غنيم ،عثمان محمد ، ماجد أبو زنط (2010) " التنمية المستديمة : فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها " ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان .
22- فرجاني ،نادر (1984) " غياب التنمية في الوطن العربي " ، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، السلسلة 26، العدد 60، شباط 1984.
23- الكبيسي ،لورنس يحيى (2005)، "التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة الاقتصادية في الدول النامية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد،كلية الإدارة والاقتصاد.
24- الكواري ،علي خليفة (1983)، "نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية"، المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد49 .
25- الكوفاوي ، حيدر (2006) , "الكارثة البيئية في العراق" , مجلة شؤون عربية , العدد الرابع .
26- اللامي ،توفيق ماضي (2015) ، الخدمات الأساسية في العراق في ظل تقليص حجم الدعم الحكومي ، منتدى دراسات الأفق العربي ، عمان – الأردن .
27- اللجنة العالمية للتنمية والبيئة(1989)، "مستقبلنا المشترك"، ترجمة كامل عارف،سلسلة عالم المعرفة 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الآداب ، الكويت ، أكتوبر .
28- المعموري ،محمد علي موسى (2000)، "تحليل سلوك الفقر بين أثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسة الاقتصادية (العراق حالة دراسية)، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد .
29- المنصوري ،رشاد يونس أحمد (2016) ، الدلائل الأجتماعية والاقتصادية للتنمية البشرية في العراق ، مجلة المعرفة الاقتصادية ، العدد الثالث ، السنة الثانية .
30- النجفي ،سالم توفيق(2006) , التنمية البشرية في العراق قيود الماضي وسياسيات المستقبل ,مجلة دراسات اقتصادية فكرية, بيت الحكمة ,العدد(42) ,السنة التاسعة ,بغداد .
31- الهيتي ،نوزاد عبد الرحمن (2009) " التنمية المستدامة : الإطار العام والتطبيقات – دولة الأمارات أنموذجاً " مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية – أبو ظبي .
32- وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي (2012) ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق ، وزارة التخطيط العراق ، جداول متفرقة .
33- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (2016) ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة في العراق ، بغداد ، وزارة التخطيط ، جداول متفرقة

ثانياً – المصادر الأجنبية :

34- David Pearce & Giles Atkinson (2002) ,The Concept of Sustainable Development, Centre for Social and Economic Research on the Global Environment ,Report of the Joint College London University.

35- James C. Ingram (1978) , Impactes of Development in developed countries, Second edition, University of north Caroline, New York .

36 -Jan R. Kregel (1994) , Soures Flows – Globalization of Production and Financing Development , UNCLAD Review , Geneva .

37- Robert Good Land (1987) "Neoclassical Economic and principles of sustainable Development" Ecological Modeling, vol 38 .

38-UNCE(2007):United Nations Conference of Environment and Development.

39- UNDP(1995) , Capacity Development for Sustainable Human Development Conceptual and Operational Signposts ,New York .

40 --United Nation (1990) , Development Program(1990) Human Development Report , New York .

41 --United Nation (1991) , Development Program(1991) Human Development Report , New York .

42 -United Nation (1995) , Development Program(1995) Human Development Report , New York .

43 -United Nation (2000) , Development Program(2000) Human Development Report , New York .